التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر للفترة: 2001-2017.

Economic Diversification as a Strategy for the Independence of Public Expenditure Policy in Light of Changes of Oil Prices, Algeria Case Study 2001-2017

ط.د. قاسمي محمد ميلود[1]
مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية
جامعة بومرداس–الجزائر
m.kasmi@univ-boumerdes.dz

أ.د.جاري فاتح
مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية
جامعة بومرداس–الجزائر
f.djari@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 09 /2019/04 تاريخ النشر: 2020/06/03

Abstract:
This study highlights the importance of the economic diversification in the development of public revenues, especially the regular taxation, regarding the strong correlation between the tax system and the economic system. It also stresses its reflection on strengthening the diversification of the public revenue structure, and then abandoning the oil-dependent public expenditure policy in Algeria. According the 2001-2017 study results, there is a strong relation between the level of economic diversification, which is controlled by oil sector, and the structure of public expenditure. Moreover, the policy of public spending is still financially subject to oil revenues. In the recent years, the raise in the incomes is due to the raise in some fees and licenses, not as a result to the expansion of the tax base. This reflects to which extend is the cotemporary economic structure is diverse.
Key words: Public Expenditure, Public Revenue, Economic Diversification, Hervendall-Hershman Index.

مقدمة:

تعتمد سياسة الإنفاق العام في العديد من الدول النفطية على عوائد قطاع المحروقات الذي يوجه مسارها الاقتصادي ويتم استعماله لتمويل الإنفاق الحكومي، حيث إنه في حقبة الطفرة النفطية تكونت احتياطيات مالية ضخمة، وعندما بدأ انحسار هذه الطفرة بدأ التوجه إلى تلك الاحتياطيات لتمويل العجز، والمشكلة في هذا الصدد تكمن أن هناك عوامل خارجية هي التي تتحكم في حجم إنتاج النفط وأسعاره، وهكذا يتحدد الحد الأقصى للإنفاق الحكومي بمصادر تمويله، فبينما قد يكون تحكم الحكومة في بعض مصادرها محدودا فمن الممكن زيادة الإيرادات من مصادر أخرى إذا كانت الدولة مستعدة لدفع أسعار فائدة حقيقية على التمويل بالسندات مع تحمل أثر المزاحمة الكبير للقطاع الخاص أو تحمل معدل تضخم أكثر ارتفاعا إذا وقع الاختيار على التمويل التضخمي أو عن طريق الاقتراض الخارجي الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد نتيجة خروج موارد مالية معتبرة من خلال تسديد الأقساط[1]، فيتضح أن لكل نوع من التمويل تكلفته الخاصة به التي تحد من قدرة الحكومة التعاطي معه، وهذا ما يثبط سياسة الإنفاق العام ويجعلها رهن مصادر التمويل هذه في الوقت الذي تتمتع الدول المتقدمة باستقلالية سياسة الإنفاق العام كون أن هيكل إيراداتها العامة أكثر مرونة و هذا راجع إلى تنوع مصادر تمويلها نتيجة التنوع الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول والذي يعتمد على التصنيع بالدرجة الأولى وهذا ما يعزز الدخل فيها.

حيث تبين الأدلة التجريبية أن البلدان ذات البنية الاقتصادية المتنوعة أكثر مرونة للصدمات الخارجية، وفي الواقع خلال ركود سنة 2008–2009 نجحت الاقتصاديات ذات الهيكل الأكثر تنوعا في التغلب على الصدمات، وعلاوة على ذلك يميل التقلب في الناتج إلى

[1] المؤلف المرسل : قاسمي محمد ميلود، m.kasmi@univ-boumerdes.dz

الانخفاض في الاقتصاديات ذات الهيكل الاقتصادي الأكثر تركزا في بعض القطاعات الاقتصادية، وفي هذا الصدد يمكن تفسير التذبذب المرتفع نسبيا في الناتج والإيرادات الحكومية المرصودة في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط من خلال درجة أقل من التنوع في اقتصادياتها، وبالتالي الاعتماد على عوائد قطاع المحروقات[2] وهذا ما يثبت وجود العلاقة الوطيدة التي تربط مستوى التنويع الاقتصادي بهيكل الإيرادات العامة للدولة ، كون أن هذا الأخير تتحدد ملامحه من خلال الهيكل الاقتصادي السائد، وهذا ما يجعل التقلبات التي يشهدها القطاع المهيمن على الاقتصاد ونخص بالذكر قطاع المحروقات على تركيبة الناتج والصادرات في البلدان العربية المصدرة للنفط؛ كالجزائر مثلا، تؤثر وبشدة على حصيلة الإيرادات العامة، ومن هنا تظهر الأهمية التي يحققها التنويع الاقتصادي لاستقرار الإيرادات العامة ومن ثم استقرار سياسة الإنفاق العام ومواصلة تنفيذ البرامج المسطرة بكل مرونة ودون الحاجة إلى إجراءات تقشفية والرجوع عن أو تجميد بعض البرامج أو إيجاد بعض الطرق التمويلية التي لها آثار سلبية على الاقتصاد، ومن خلال ما تم تقديمه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى ارتباط مستوى التنويع الاقتصادي بهيكل الإيرادات العامة ، وانعكسات ذلك على سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2001-2017؟**

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة نفترض من البداية ما يلي:

- يعكس التنويع الاقتصادي في الجزائر السائد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات بنية هيكل الإيرادات العامة؛
- هناك علاقة طردية بين التغيرات الحاصلة في أسعار البترول واتجاهات سياسة الإنفاق العام على المدى المتوسط؛

أهمية البحث:تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مستقبل سياسة الإنفاق العام، في ظل ارتهان الاقتصاد الجزائر للريعية النفطية من خلال العمل على تأسيس اقتصاد متوازن ومتنوع بمقدوره إصلاح هيكل الإيرادات العامة والمساعدة على فطام تمويل سياسة الإنفاق العام من عوائد البترول.

منهجية البحث: لتقديم طرح سليم للدراسة يتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح الجانب النظري والعلاقة بين متغيراتها، والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي من الدراسة والتي تم فيها تحليل مستوى التنويع الاقتصادي وانعكاسه على كل من هيكل الإيرادات العامة واتجاهات سياسة الإنفاق العام.

محاور الدراسة: تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور رئيسية:

-ماهية الإنفاق العام؛

- ماهية التنويع الاقتصادي وعلاقته بتنمية الإيرادات العامة؛
- مستوى التنويع الاقتصادي وأثره على الهيكل الإيرادات العامة في الجزائر؛
- أداء سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول.

المحور الأول: ماهية الإنفاق العام:

سيتم ذلك من خلال مايلي:

أولا: تعريف الإنفاق العام:

ترجع أهمية النفقات العامة إلى أنها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجلات، فهي تنعكس على كافة الجوانب والأنشطة العامة وتبين البرامج الحكومية في شتى ميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد والسعي وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم.

ويمكن تعريفها "بأنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[3] وكذلك تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسستها وهيئاتها ووزاراتها

المختلفة لإشباع الحاجات العامة[4]. وأيضا يعرف الإنفاق الحكومي عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجات عامة.[5]

وكذلك فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات. مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[6]

يفهم من التعاريف السابقة الذكر أن النفقات العامة ماهية إلا مبلغ نقدي يصرف من قبل الدولة أو أحد هيئاتها العامة بغية تحقيق إشباع عام أو منفعة عامة للمجتمع الذي تديره هذه الحكومة، وهنا نلخص مجموعة منا الخصائص التي تميز النفقات العامة على أي نوع من النفقات الأخرى:

- **مبلغ نقدي:** أي أن النفقة تتخذ الشكل النقدي بدلا من الشكل العيني الذي كان سائدا في العصور القديمة وتماشيا مع تطور الدولة ووسائل التبادل أصبحت تكتسي الطابع المالي النقدي.
- **مصدر النفقة العامة:** تتولى خزينة الدولة أو أحد هيئاتها العامة (وليست الخاصة) إصدار مبلغ النفقة، توازيا مع القانون المعمول به الذي يحدد في أي دولة كيفية وشروط النفقة العامة.
- **إشباع حاجة عامة:** يستهدف إصدار النفقة العامة إشباع أو تلبية حاجة عامة ولا يجوز أن تصدر النفقة العامة على حساب إشباع الحاجات الخاصة؛ بل الأصل فيها إشباع الحاجات العامة.

ثانيا:التقسيم العلمي (الاقتصادي) للنفقات العامة:

سمي هذا النوع من النفقات بالعلمية أو بالاقتصادية لكونها تقوم على المعيار العلمي الاقتصادي، والذي يهدف إلى معرفة ودراسة الآثار التي يلحقها هذا النوع من النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، والتي تتفرع إلى نوعين وهما النفقات الحقيقية والنفقات التحولية، والتي نوجزها كالآتي:[7]

1-النفقات الجارية: تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة؛ أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها.ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية، ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام وتعمل الحكومة عادة لتغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.

2-النفقات الاستثمارية:تشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة تكوين رأسمالي وتوسيع الطاقات الإنتاجية للدولة فهي تتعلق بتنمية أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

ثالثا: آثار النفقات العامة: تمتد الآثار الاقتصادية لتشمل مجموعة من الظواهر الاقتصادية؛ مثل الدخل الوطني والإنتاج والاستهلاك، حيث نورد منها ما يلي:

1-أثر المضاعف: يعتبر كينز أول ممن أشار لمبدأ المضاعف إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير إن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث؛ بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى ؛كالاستهلاك آو الإنفاق العام. حيث عمد كينز في تحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك إلى أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بالمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار؛ بل بكميات مضاعفة

تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار ما ينجم عنه زيادة النفقات الاستهلاكية، ونشير إلى أن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق،[8] ويعطى بالعلاقة التالية:[9]

$$Y_1 - Y_0 = \frac{1}{1-c(1-t)}(G_1 - G_0)$$

2-أثر المعجل: إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من كلارك، وروبنسون و هارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني، ويمكن أن يشرح أثر المعجل من خلال المعادلة التالية:[10]

$Kt=V.Yt$

حيث إن : Kt مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة t؛

Ytالناتج في الفترة t؛

V المعجل وهو كمية ثابتة؛ أي نسبة رأس المال إلى الناتج.

المحور الثاني: التنويع الاقتصادي وعلاقته بتنمية الإيرادات العامة:

سيتم تفصيل هذا المحور من خلال العناصر التالية:

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي:

ينصرف مفهوم التنويع الاقتصادي إلى تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، يكون مستقرا، كفؤا، يتضمن مبادئ وأهداف تعميق التماسك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي دورا محوريا وايجابيا في عملية التنمية.[11]

ويعرف كذلك على أنه" العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، آو تنويع مصادر الإيرادات العامة.[12]

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات.[13]

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق مكاسب تجارية، تحقيق أعلى معدلات للإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.[14]وكذلك هناك عدة فوائد تتجلى في أهمية التنويع الاقتصادي والتي نذكرها في النقاط التالية:[15]

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية؛ مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية، خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوربية بالنسبة للدول الإفريقية)؛
- تحسين وضمان مسيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة؛

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في الاستيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

– تمكين القطاع الخاص من تأدية دورا مهما وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

ثالثا: مستويات التنويع الاقتصادي:[16] يمكن حصرها فيما يلي:

1–تنويع الإنتاج: على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة والصناعة (الاستخراجية / التحويلية) والخدمات.

2–تنويع التجارة الخارجية: يرتبط الحديث عن تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين دراسة التنويع السلعي للصادرات والتنويع السلعي للواردات، ويمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي أولية أم مصنعة؟، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها.

رابعا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: ذ

مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي عديدة وتتفاوت في كفاءتها وملاءمتها، فالبعض من هذه المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على ما ورد لمفهوم التنوع كمعامل هيرفندال–هيرشمان، في حين أن معظم النظريات المستخدمة لقياس مستوى التنويع الاقتصادي تربطه بالعمالة أو الصادرات أو الدخل، كما يمكن قياس التنويع الاقتصادي باعتبار حصة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب القطاعات من الصادرات (تركيز الصادرات)[17]، وعليه فالمتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع هي توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات الوطنية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين النفطية وغير النفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين النفطية وغير النفطية .[18]وعلى ضوء هذا التعدد في مستويات التنويع تعددت مؤشرات التنويع الاقتصادي والتي هي كالآتي:

1–مؤشر هرفندال–هرشمان (HHI): يعتمد معامل هرفندال—هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها.ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة آو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال ثمانينيات القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة آو قطاع معين .كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنوع في قطاع التصدير، و يعرف(HHI) بالصيغة التالية:

$$HHI=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث: (n) عدد النشاطات،(Xi) قيمة المتغير في النشاط (i)،(X)القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، وتتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر و الواحد؛ أي ($0 \leq H \leq 1$).

فإذا كانت النتيجة صفرا "0" كان هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات) وإذا كانت النتيجة واحد "1"صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوما، و هي حالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي.وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال–هرشمان دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات آو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.[19]

حيث: Xkالتكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل على محور الأفقي، وykالتكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الراسي(عدد القطاعات)، بينما يدلnعلى عدد القطاعات.

2–مؤشر أوجيف (ogiv): يقيس هذا المؤشر التنوع الاقتصادي عن طريق التوزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما بحيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة آو الصادرات آو الدخل آو الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب على النحو التالي:

$$ogive\ index = \sum_{i=1}^{N} \frac{(Si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث: **N**هي عدد القطاعات في البلد، و**Si** هي حصة القطاع من النشاط الاقتصادي بحيث يمثل التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنويعا اقتصاديا أعلى، ويعني التوزيع المتساوي **Si** تساوي **1/N**؛ أي الحصة المثالية لكل قطاع بحيث تتراوح قيمه بين 1 و 0 مثل معامل هرفندال– هرشمان والتي تفضي إلى نفس التفسير.[20]

رابعا: التنويع الاقتصادي وعلاقته بتنمية الإيرادات العامة: يتأثر هيكل الإيرادات العامة بالعديد من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لكن يبقى التأثير الكبير للمحددات الاقتصادية ومستويات التنمية التي حققتها الدولة، بحيث أن هناك ارتباطا وثيقا بين القدرة الجبائية للدولة والإنتاجية الاقتصادية لها، فالضريبة تقوم على العناصر الاقتصادية التي تشكل أوعيتها، الأمر الذي يجعل طبيعة وأهمية هذه العناصر هي التي تحدد وبشكل أساسي أشكال وحدود الاقتطاعات الضريبية الممكنة، بحيث تختلف بنية الهيكل الاقتصادي في جل الاقتصاديات باختلاف القطاعات التي تعتمد عليها ومن حيث درجة نمو كل قطاع، والقطاع الذي يمثل الحصة الكبرى في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة والقدرة على التوظيف هو الذي يشكل ملامح الحصيلة الضريبية، فالاقتصاديات التي تعتمد على الموارد الطبيعية؛ كالنفط مثلا تعرف هياكلها الضريبية هيمنة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات العامة[21]، كون هذا القطاع هو محرك الاقتصاد، بينما في اقتصاديات الدول المتقدمة والتي تتصف بالتنوع في مساهمة قطاعاتها في الناتج وتنعكس بالمساهمة المتوازنة لهذه القطاعات في الحصيلة الضريبية، الأمر الذي يبرز لنا مختلف الملامح التي تتميز بها الهياكل الضريبة في الدول المتقدمة والنامية كالتالي:[22]

1– ملامح الهيكل الضريبي في الدول النامية: هيمنة قطاعات الموارد الطبيعة النفطية وغير النفطية أو قطاع الزراعة والتجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية تطبع هيكلها الضريبي والذي يتميز بالخصائص التالية:

- ضعف الحصيلة الضريبية بسبب ضعف فرص الإقطاع الضريبي نتيجة تواضع حجم الدخل الوطني ومداخيل الأفراد والمؤسسات وتواضع حجم النشاط الاقتصادي وعدم تنوعه؛
- سيادة الضرائب على التجارة الخارجية المرتبطة بالصادرات من المواد الأولية؛ كالنفط والواردات من العالم الخارجي؛

– عدم مرونة الحصيلة الضريبة، حيث لا تعكس الزيادة الحاصلة فيها الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض مستويات الدخول وضعف الإدارة الضريبية.

2– ملامح الهيكل الضريبي في الدول المتقدمة: بسبب ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من جراء مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في تركيبته، وتنوع الأنشطة الاقتصادية والقدرة على تعبئة المدخرات ينعكس كل هذا على هيكل الضريبة بحيث يتميز بـ:

– ارتفاع مستوى الاقتطاع الضريبي ما يجعل الحصيلة الضريبية أهم مصادر الإيرادات العامة؛

– ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب المباشرة في بنية الحصيلة الضريبية بسبب ارتفاع مستويات المداخيل وتعدد مصادرها وكفاءة المؤسسات الاقتصادية؛

– مرونة الحصيلة الضريبية فأي زيادة في الناتج المحلي تؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية، لارتفاع مستويات الدخول وتعدد الأنشطة الاقتصادية وكفاءة الإدارة الضريبية.

المحور الثالث: مستوى التنويع الاقتصادي وأثره على هيكل الإيرادات العامة في الجزائر:

يتبين من خلال الشكل رقم (01) والذي يوضح هيكل الناتج المحلي الإجمالي، هيمنة قطاع المحروقات على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في السنوات الأولى من الألفية الثالثة مع مساهمة معتبرة لقطاع الخدمات، ومساهمة متواضعة جدا من قبل قطاع الفلاحة والصناعة والأشغال العمومية، في حين عرفت سنة 2009 بعض التراجع بالنسبة لقطاع المحروقات نتيجة تراجع أسعاره والتي ما لبثت وأن انتعشت من جديد ليسجل قطاع المحروقات مساهمة بنسبة 34.2% من إجمالي الناتج، مع تطور ملحوظ لمساهمة قطاع الخدمات والخدمات العمومية بنسبة 20.1% و16.3% وذلك سنة 2012، في حين لم تتعدى نسبة القطاعات الثلاث الأخرى مجتمعة 22%؛ لكن بينت السنوات الأخيرة بعض التنوع في مساهمة القطاعات الاقتصادية بالموازاة مع تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى انحصار مساهمة قطاع المحروقات بسبب مواصلة تراجع أسعاره بداية من منتصف سنة 2014 مع بعض التحسن في سنة 2017، ليلخص مؤشر التنويع الاقتصادي، علاقة التنويع بقطاع المحروقات واثبات إمكانية تحكمه بمسار التنويع على مستوى الناتج المحلي، حيث عرف هذا المؤشر تشوها في السنوات التي عرفت رواجا لقطاع المحرقات ليسجل أعلى قيمة بـ:0.32 سنة 2006 ومع استقرار نسبي في السنوات الأخيرة من التحليل تزامنا مع تراجع مساهمة قطاع المحروقات وهذا نتيجة للصدمة السعرية والتي عرف فيها سعر البرميل من البترول تراجعا قياسيا؛ لتستقر أدنى نسبة لمؤشر التنوع الاقتصادي في 0.20 سنة 2016 وهذا حتى مع أدنى مساهمة لقطاع المحروقات، ويتضح من خلال هذا التحليل أن الجزائر عرفت في السنوات الأخيرة قيما من هذا المؤشر تدل على تنوع جيد؛ ولكن هو غير مقصود وناتج عن تراجع مساهمة قطاع المحروقات لتلتحق القطاعات الأخرى بمساهمته وهو ما عزز القيمة التي حققها هذا المؤشر بالطبع مع تراجع قيمة الناتج إجمالا.

الشكل رقم 01: تطور التنويع الاقتصادي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001-2017 بالمليار دج.

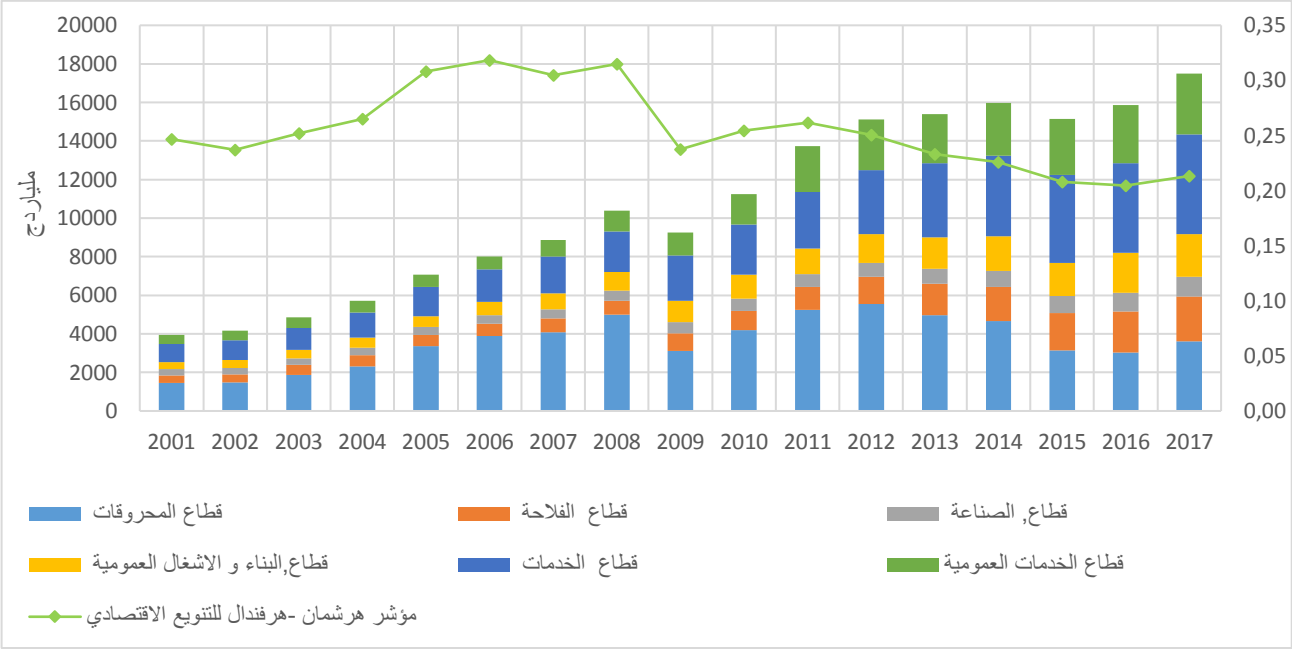

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

وبالمرور إلى التنويع الاقتصادي على مستوى الصادرات يتضح أن تركيبة الصادرات ماهية إلا انعكاس للخلل الهيكلي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي يطغى على تركيبته قطاع المحروقات، حيث تعتمد الصادرات وبشكل كبير على المحروقات والتي لم تقل نسبتها عن 95%سنة 2015من اجمالي صادراته الكلية حتى مع تراجع أسعار هذا الأخير، في حين تبقى النسبة الضئيلة المحققة هي صادرات المواد الأولية والمواد الغذائية والمواد نصف المصنعة، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في هيكل الناتج المحلي ومن ثم على هيكل الصادرات لافتقار المنتج المحلي إلى الجودة التي تعزز تنافسيته في الأسواق العالمية.

الشكل رقم 02: تطور التنويع الاقتصادي على مستوى الصادرات في الجزائر للفترة 2001-2017.

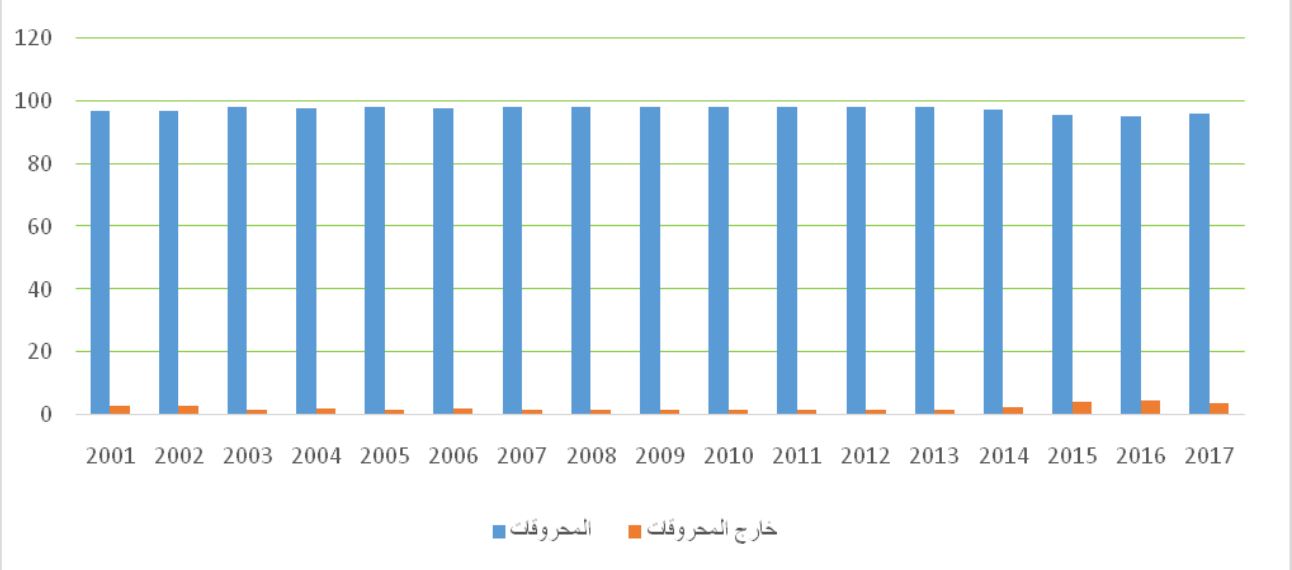

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

وكنتيجة لذلك أصبح هيكل الإيرادات العامة يعتمد على قطاع المحروقات، بحيث انعكس مستوى التنويع المهيمن عليه من طرف هذا القطاع؛ أي المحروقات على نصيب الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا ما يثبت الارتباط المتين بين هيكل الاقتصاد على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات وهيكل الإيرادات العامة. حيث على مسار السنوات الأولى من فترة التحليل والتي عرفت نموا مطردا لقطاع المحروقات في الناتج المحلي وهيمنته على الصادرات، ظهور نمو موازي في الجباية البترولية لتحقق ما نسبته 76.9% وذلك سنة 2006 كأعلى مساهمة لها في هيكل الإيرادات خلال فترة التحليل مع تراجع في حصة الجباية العادية والتي بلغت أعلى مساهمة لها سنة 2002 بـ:30.1% بالنسبة للسنوات الأولى من التحليل؛ لكن ومع تراجع أسعار البترول سنة 2009 وتراجع حصة قطاع المحروقات في الناتج المحلي وفي الصادرات عرفت الجباية البترولية تراجعا في حصيلتها، غير أنه ومع تحسن مستوى أسعار البترول بعد هذه السنة الأخيرة عاودت الجباية البترولية هيمنتها على إجمالي الإيرادات ولكن مالبثت وأن تراجعت بعد أزمة 2014 تزامنا مع تراجع حصة قطاع المحروقات في الناتج، بعد ذلك عرفت الجباية العادية بعض التحسن في السنوات الأخيرة من التحليل؛ لكن ليس من جراء اتساع الوعاء الضريبي من خلال نمو القطاعات الأخرى وتحسن مساهمتها؛ بل من الزيادة التي تم فرضها في بعض الرسوم والرخص في قوانين المالية لسنة 2016 و2017.

الشكل رقم 03: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة من 2001-2017 بالمليار دج.

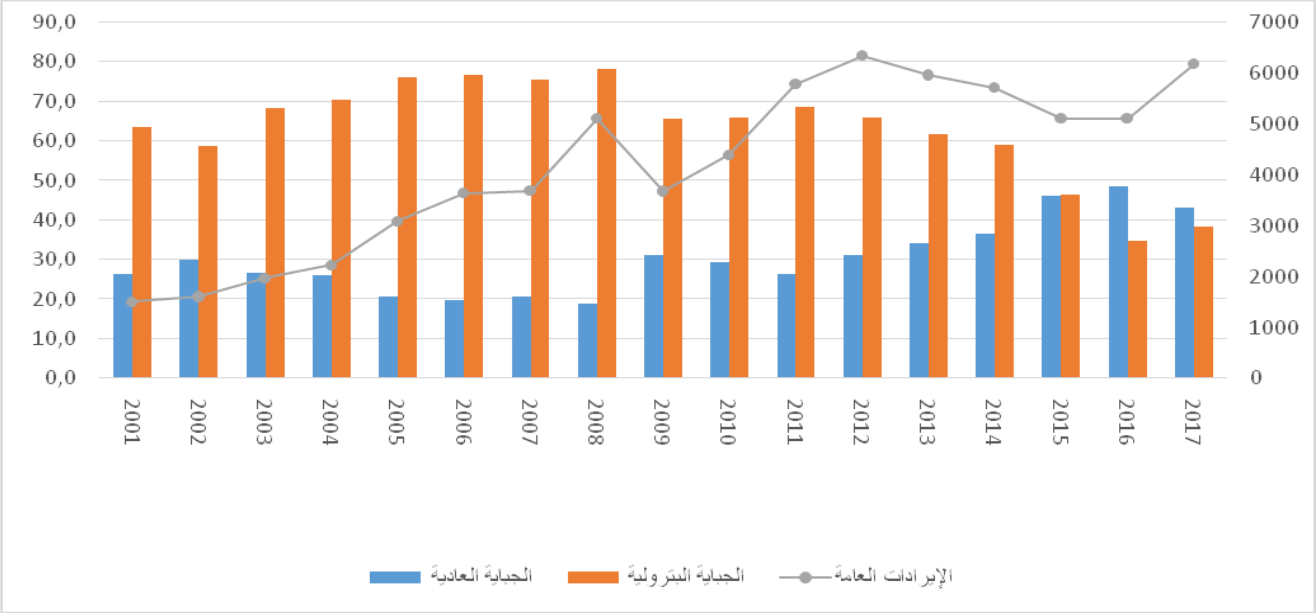

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

المحور الرابع: أداء سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول:

لا يخفى أن الجزائر شرعت وفي خضم الانتعاش غير المسبوق لأسعار البترول بتبني سياسة مالية توسعية هادفة إلى تحفيز الطلب الكلي لتنشيط الاقتصاد، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري متجسدا في مختلف البرامج التنموية المسطرة بداية من سنة 2001، حيث يلخص الشكل رقم (04) تنامي الإنفاق العام الكلي وبشقيه الجاري(التسيير) والاستثماري (التجهيز) لتنتقل النفقات من(1321 و963.6 و357.3) مليار دج بالنسبة للإنفاق الكلي والجاري والاستثماري على التوالي سنة 2001 إلى (4191 و2217.7 و1973.3) ذلك سنة 2008؛ أي بنسب نمو 217% و130% و447% على التوالي، وهو تطور كبير جدا خلال السنوات الثماني الأولى، أما خلال سنة 2009 عرف الإنفاق العام نسبة نمو متواضعة تزامنا مع تراجع أسعار البترول في هاته السنة أي بـ:1.3%

وهذا راجع إلى التراجع في نفقات التجهيز بـ:27 مليار دج والذي حقق نسبة نمو سنة 2008 بـ: 37.5% وهذا كاستجابة للأزمة السعرية البترولية، مع تراجع إيرادات المحروقات لأول مرة منذ الثمان السنوات الأولى من فترة التحليل، في حين ومع معاودة تحسن أسعار البترول والتي قفزت من 62.35$ للبرميل إلى 112.9 $ للبرميل سنة 2011 ليعرف الإنفاق العام نمو موجبا خلال السنوات الثلاث الموالية ليصل إلى ما قيمته 7058.1 مليار دج سنة 2012؛ أي بنمو قدره 20.5%؛ لكن ما بعد أزمة 2014 ومواصلة تراجع أسعار البترول عرف الإنفاق العام نموا بـ:9.5%وذلك سنة 2015 ليتراجع الإنفاق العام بشقيه (التسيير والتجهيز) مع مواصلة تراجع أسعار البترول ليحقق الإنفاق العام نسبة نمو قدرها 4.6-% سنة 2016، ومرورا لسنة 2017 ومع التحسن الطفيف في أسعار البترول حقق الإنفاق العام نسبة نمو 1.2% مع تراجع الإنفاق الاستثماري ونمو متواضع للإنفاق الجاري لصعوبة ضغط مثل هذا الأخير مع إجراءات التقشف المتخذة في هاته السنتين الأخيرتين.

الشكل رقم 04: تطور الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول في الجزائر للفترة 2001-2017 بالمليارد ج.

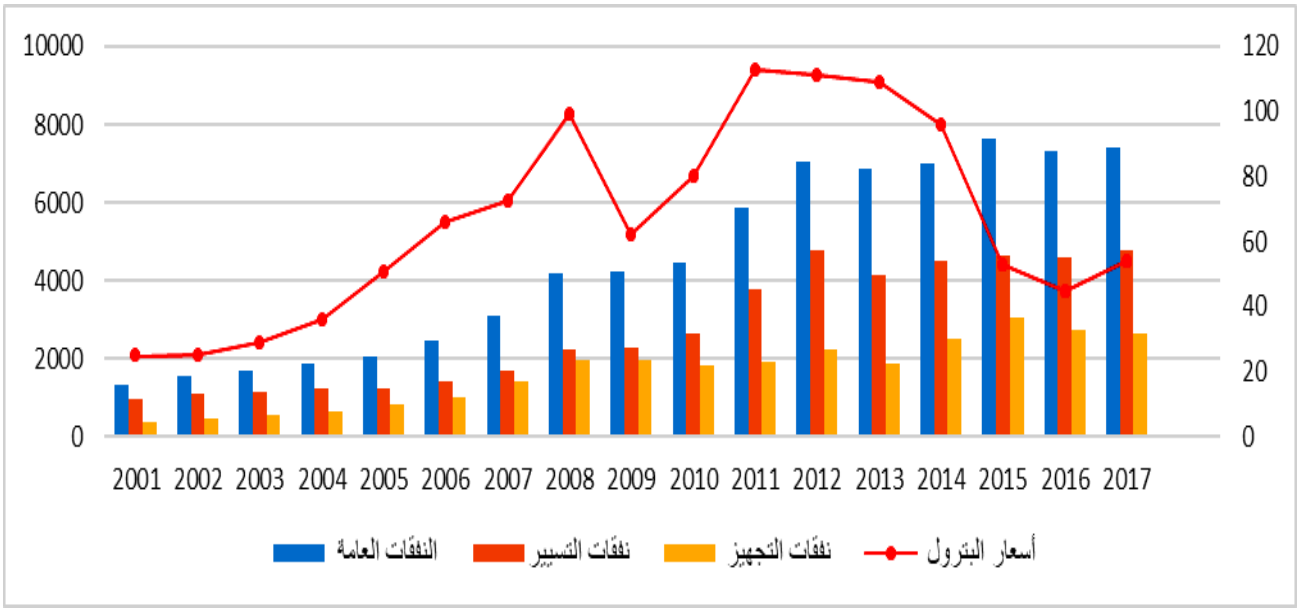

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

وبالنظر إلى الجدول الموالي والذي يلخص تطور قائم صندوق ضبط الموارد والذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وفق المادة 10 "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد والذي يقيد في باب ايراداته فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى اعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وفي باب النفقات –ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي" بحيث عرفت موارد هذا الصندوق تآكل كلي خلال السنوات التي عرفت انخفاضا شديد لأسعار البترول من خلال العجوزات المتتالية في الموازنة العامة اي خلال السنوات الاخيرة من فترة التحليل، لينتقل قائم هذا الصندوق من 5563.5 مليار دج سنة 2013 الى 740 مليار دج سنة 2016 ليتآكل كليا سنة 2017، وهذا ما يفسر عدم تقلص الشديد للإنفاق العام خلال السنوات التي عرفت تراجع أسعار البترول والذي كان يمد الحكومة بهامش امان لمجابهة الإنفاق العام المتزايد، وبالنظر الى جوهر هذا التمويل من خلال موارد هذا الصندوق فالأمر لم يقتصر على عوائد المحروقات في تمويل الأعباء العامة بل حتى على

الاحتياطات المالية المكتنزة من هذا المورد الطبيعي، في تمويل العجوزات المتتالية في الموازنة العامة وهذا ما يبين هشاشة هيكل الإيرادات العامة وارتهانه الكبير الى عوائد هذا المورد والذي لا تملك الجزائر حتى حق تسعير مخرجاته في الاسواق العالمية.

الجدول رقم 01: تطور قائم صندوق ضبط الموارد في الجزائر للفترة 2013-2017 بالمليار دج.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
قائم صندوق ضبط الموارد (مليار دج)	5563.5	4408.5	2072.2	740	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

خاتمة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتي نوجزها في النقاط التالية:

- بالنسبة للتنويع الاقتصادي فلا يزال قطاع المحروقات هو المهيمن على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وبنية الصادرات مع تراجع المحسوس في مساهمة كل من قطاع الفلاحة والصناعة؛
- هناك ارتباط قوي ما بين هيكل الاقتصاد والمتمثل في مستوى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مع هيكل الإيرادات العامة، وهذا ما يجعل أي صدمة تمس أسعار البترول تؤثر سلبا على مستويات الإيرادات العامة الكلية في الجزائر؛
- هناك تثبيط للإنفاق الحكومي إن لم نقل أنه في تراجع، خاصة في السنوات التي شهدت تراجعا في أسعار البترول، وبخصوص السنوات التي تلت أزمة 2014 فنجد أن احتياطي صندوق ضبط الموارد –الذي يمثل هامش الأمان بالنسبة للحكومة – هو الذي غطى الجزء الأكبر من تلك النفقات العمومية، بالإضافة إلى رفع بعض الرسوم وقيمة بعض الرخص لمجابهة عدم القدرة على ضغط بعض أنواع الإنفاق العام وخاصة منه الانفاق الجاري.

وكمساهمة منا لدعم استقلالية الإنفاق العام في الجزائر ومن خلال النتائج التي تم توصل اليها نتقدم ببعض التوصيات فيمايلي:

- العمل على دعم القطاع الفلاحي والصناعي، مع ربط النتائج التي يجب التوصل إليها بشروط تقديم هذا الدعم، وهذا كونهما البديل الأنسب لقطاع المحروقات هذا من جهة، ومن أخرى كونهما قطاعين مستقطبين للعمالة وهذا ما يعزز هيكل الإيرادات العامة بمختلف الضرائب التي ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه التنمية الحاصلة على مستوى هاذين القطاعين،
- العمل على حسن استخدام عوائد المحروقات المستقبلية في ظل معاودة تحسن أسعاره وهذا في إطار تبني إستراتيجية جادة هادفة لتنويع الاقتصاد؛
- ترشيد الإنفاق العام من خلال دراسة معمقة لمجالات الصرف لتقليل العبء على الموازنة العامة، مع عصرنة طرق تحصيل الضرائب للتقليل من التسربات في الوعاء الضريبي وتبني سبل تطويقيه لدمج القطاع الموازي.

الهوامش:

[1]– وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية)،مكتبة الحسن العصرية، لبنان،2010، ص:132.

[2]- Annual meeting of Arab ministers of finance, economic diversification in oil-exporting arab countries, prepared bay staff of the international monetary fund, Manama, Bahrain, April 2016, p: 18.

[3]– عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن،2012، ص: 230.

[4]– طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص:122.

[5]– وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مرجع سابق، ص: 1001.

[6]– عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003، ص: 55.

[7]– هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ،2010، ص:18.

[8]– زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2014، ص: 27.

[9]- Philip J. And Jeffrey A. Edwards ،fiscal policy within the IS-LM framework, business expert press ،USA (new York) ,2014 ,p:27.

[10]– زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 29.

[11]– بوكار عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنويع وخيار الأمن الطاقوي، مجلة الحقيقة، المجلد:14،العدد34 ،2015، ص. ص:334–335.

[12]– موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر2016، ص:135.

[13]– شكوري سيد احمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص:63.

[14]– بللعما اسماء و بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، 2018، ص:332.

[15]– غلاب فاتح وسعيداني محمد السعيد ورزيقات بوبكر، السياسات و التجارب الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،المجلد 01، العدد01 ،2017، ص :85.

[16]–هيبة الله أوريسي، الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي –دراسة تحليلية خلال الفترة 2012–2016–، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي،المجلد 05، العدد:01، جوان 2018، ص:693.

[17]- the secretariat of United nations, the concept of economic diversification in the context of response measures, technical paper, United nations, 06 may 2016, p p: 12-13.

[18]– ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي في السعودية، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد02، ماي 2011، ص:203.

[19]– محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2014–1980)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02، 2016، ص:640.

[20]-United nations, op-cit, p p: 13-14.

[21]– زواق الحواس، تقييم البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة–نمو وتطور الحصيلة الضريبية، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة على النمو وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، 11–12 مارس 2013، ص:9.

[22]– زواق الحواس، نفس المرجع، ص:10.